الديمقراطية التشاورية كبديل "نموذج يورغن هابرماس"

مولود سنادي
باحث في علم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان
المغرب

ملخص:

يتناول هذا المقال جانبا من مشروع هابرماس في الفلسفة السياسية، إذ أسس لديمقراطية تشاورية تتجاوز النموذجين الليبرالي والجمهوري، وهي قفزة يحاول من خلالها هابرماس التأسيس لديمقراطية تقوم على الحرية والعدالة والعمومية، والهدف هو تكوين رأي عام نقدي عمومي. فمفاهيم مثل الفضاء العمومي والرأي العام والعمومية والفعل التواصلي والديمقراطية التشاورية هي مفاهيم حقق بها هابرماس جزءا ليس بالهين من مشروعه الفلسفي القائم على المساواة والديمقراطية والتواصل.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة السياسية، الديمقراطية التشاورية، الفضاء العمومي، الرأي العام...

Abstract:

This article deals with an aspect of Habermas's project in political philosophy, as he established a consultative democracy that goes beyond the liberal and republican models. It is a leap through which Habermas attempts to establish a democracy based on freedom, justice, and publicity, and the goal is to form critical public opinion.

Concepts such as public space, public opinion, publicity, communicative action, and consultative democracy are concepts with which Habermas achieved a significant part of his philosophical project based on equality, democracy, and communication.

مقدمة:

يسعى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس لتأسيس مشروع فلسفي انطلق في بدايته من مفهوم الفضاء العمومي كركيزة أساسية يسعى من خلاله لخلق نظام سياسي ينطلق من العمومية ليصل لديمقراطية تشاورية مرورا بعدة مفاهيم أخرى.

يشكل التلازم الذي أقامه هابرماس بين كل من أخلاقيات المناقشة والفضاء العمومي السياسي والديمقراطية إنجازا في الفلسفة السياسية المعاصرة، فهو أراد تقديم ديمقراطية تشاورية تتأسس على جماعة للتواصل في دائرة عمومية خالية من أي تدخل وهيمنة ما عدا أفضل حجة. ويعتبر مفهوم التشاور المرتبط بأخلاقيات المناقشة مفهوما مركزيا في الديمقراطية التشاورية، أي أنه يعتمد المناقشة العقلانية ويعطي لكل المشاركين الحق في المشاركة وتقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا السياسية والقانونية الموضوعة رهن النقاش داخل فضاء عمومي ديمقراطي. ومن ثم يتشكل الرأي العام في المجتمع الديمقراطي عن طريق التشاور والإرادة السياسية المعبرة عن المصالح العامة.

يضع هابرماس الأنموذج التشاوري للديمقراطية بديلا لكل من الأنموذجين الليبيرالي والجمهوري واللذين ينتقي منهما ما يبدو ملائما لأنموذجه التشاوري، لذا كان من الضروري الحديث عن نماذج الديمقراطية: الليبرالي والجمهوري للانتقال إلى الديمقراطية التشاورية كبديل يطرحه هابرماس.

1-المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

إن الدراسة التي نسعى من خلالها الإحاطة بشيء يسير من مفهوم الديمقراطية التشاورية، تحتم علينا الانطلاق من أسئلة موجهة تهدف إلى تحديد المشكلة البحثية، فماهي الديمقراطية التشاورية، وأين تكمن أهميتها؟

إلى أي حد استطاع هابرماس تجاوز النموذجين الجمهوري والليبرالي؟

2-الأهمية العلمية للدراسة:

يعد مفهوم الديمقراطية التشاورية إحدى ركائز مشروع هابرماس التواصلي، إن لم نقل إحدى أهدافه، حيث يدافع عن مفهوم التشاور داخل مجتمع تواصلي.

3-دواعي البحث في مفهوم الديمقراطية التشاورية:

إن الدافع الرئيسي لدراستنا هاته، هو إماطة اللثام عن مفهوم الديمقراطية التشاورية كبديل للنماذج الأخرى.

4-منهجية البحث:

كان التوجه في هذه الدراسة يقوم على المنهج المقارن بين النموذجين الليبرالي والجمهوري للديمقراطية من جهة، والنموذج التشاوري من جهة أخرى، مع إبراز خصائص هذا الأخير ومن أبرزها مشاركة المواطنين والقوى الفاعلة في المجتمع من أجل سن قوانين تشريعية مبنية على ثقافة سياسية حداثية.

5-نماذج الديمقراطية:

أ- النموذج الليبرالي:

هناك ارتباط وثيق بين الليبرالية وفكرة الحرية والديمقراطية، بل إن اسمها مشتق في الواقع من معنى الحرية، ومع ذلك فإن الليبرالية بمفهومها المستقر تستند إلى مفهوم خاص للحرية اتضحت معالمه ابتداء من القرن السابع عشر خاصة مع "جون لوك" و"توماس هوبز"، فهم كانوا أوائل

من وضعوا مبادئ المذهب الفردي حيث كانت نقطة البداية عندهم هي حقوق الأفراد وحرياتهم. فالفكر الليبرالي هو بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية واحترام المجال الخاص بالفرد الذي يتمتع فيه باستقلالية وحرية دون تدخل أو إزعاج، ولا يخضع فيه لغير القانون[1].

وهكذا نجد أن الفكر الليبرالي وإن كان يستند إلى الديمقراطية، فإنه لا يرى فيها ضمانا كافيا بل لا بد وأن يصاحب ذلك الاعتراف بحقوق الأفراد، ومن هنا فإن الديمقراطية الوحيدة التي تتفق مع الفكر الليبرالي هي الديمقراطية الدستورية، أي التي تضع حدودا على كل سلطة لحماية المجال الخاص بالأفراد.

إن فكرة الديمقراطية الدستورية ليست تنازلا من الأفراد عن السيادة للسلطان بقدر ما هي اتفاق بين الجميع في إطار القانون الطبيعي، وهي حسب "لوك" لا تطلق العنان للأغلبية وإنما تقيدها بقيود دستورية من حقوق الأفراد للمشاركة في الحكم، وتحمي حقوقهم وحرياتهم، لذلك نجد عند "لوك" مبدأين أساسيين من مبادئ الليبرالية والتي استمرت معها إلى وقتنا المعاصر ألا وهما فكر ة دولة القانون من ناحية وفكرة اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة من ناحية أخرى[2].

لقد كان كتاب نظرية العدالة لراولز أهم ما صدر في أساس السلطة والقانون القائم على الحرية و المساواة تأكيدا لمبادئ الليبرالية، ولعل أهم ما تتميز به هذه الأخيرة – في اعترافها بحقوق الأفراد وحرياتهم– هو قدرتها على التسامح والتعايش مع مختلف القيم التي يؤمن بها كل فرد، فأوروبا التي عرفت أشد وأقسى أنواع الحروب الدينية في القرن السادس عشر هي نفسها التي استطاعت أن تتعايش مع حرية العقيدة للجميع دون تعصب عن طريق معاهدة "وستفاليا" سنة 1648، التي أوقفت هذه الحروب. وبالمثل فإن أوروبا القرن العشرين والتي عرفت أبشع الحروب (الحرب بين العالميتين الأولى والثانية) هي نفسها التي تسعى الآن لنوع من الوحدة الاقتصادية والسياسية بعد أن خففت من الصراعات القومية والدينية. لذلك فجوهر الفكر الليبرالي يستند بالأساس إلى الاعتراف بحقوق الفرد، ولا يهمل المجتمع أو الدولة، لكنه يحرص بنفس القوة على عدم الخلط بين الدولة والمجتمع من جهة، وعلى تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع من جهة أخرى[3].

ويستعمل هابرماس مفهوم الليبرالية ولا يعني به الليبرالية الاقتصادية والسياسية التي تستند إلى حماية استقلال المجال الخاص للأفراد وشرعية اقتصاد السوق، بقدر ما يعني أطروحات فلاسفة القانون والسياسة الذين يشددون على ضرورة المساواة وبالأخص في مجتمع تعددي (راولز / دوركين)[4].

إلا أن الفكر الليبرالي يعمل على ضمان الحرية الفردية عن طريق القانون الذي تقره الدولة، ووفقا لرأي الليبرالية فإن العملية الديمقراطية التشريعية تتطلب شكلا معينا من أشكال إضفاء الطابع المؤسسي القانوني، إذا أريد لها أن تؤدي إلى تعليمات مشروعة، باعتبار الدستور هو عرض وشرط ضروري وكافي للعملية الديمقراطية نفسها وليس لنتائجها. كما تجعل القواعد التأسيسية من الديمقراطية ممكنة التحقق لأول مرة. ولا يمكن لهذه القواعد أن تحد من الممارسة الديمقراطية عن طريق المعايير المفروضة دستوريا[5].

ب– النموذج الجمهوري:

وفقا للتصور الجمهوري يكتسب الفضاء العمومي السياسي وبنيته التحتية المؤلفة من المجتمع المدني دلالة إستراتيجية، فكليهما يضمنان المجال الذي يمارس فيه التفاهم بين المواطنين ويضمنان أيضا لهذه الممارسة قوة الاندماج والاستقلالية، فالديمقراطية الجمهورية تعتبر أن مضمون الدستور لن يتنافس مع سيادة الشعب، ذلك أن الدستور نفسه يخرج من عملية شاملة للرأي وتشكيل الرأي العام من ناحية المواطنين، أي يجب النظر إلى الديمقراطية كتقرير للمصير وبوصفها عملية من دون إكراه لفهم الذات أخلاقيا وسياسيا والتي تقوم بها الجماهير المعتادة على الحرية، وبالتالي يتضح أن سيادة القانون من هذا المنظور لا تزال سليمة لأنها تكتسب الاعتراف بوصفها جزءا لا يتجزأ من سمات الديمقراطية ومتأصلة في مواقف المواطنين[6].

إن السياسة في الأنموذج الجمهوري للديمقراطية تتصور بما هي شكل تأملي لسياق حياة أخلاقية، ووسيط يدرك فيه أعضاء الجماعة المتضامنة والمشكلة لارتباطاتهم وعلاقاتهم المتبادلة، ويؤطرون بالإرادة، بهدف الاعتراف المتبادل بينهم على أساس الحرية والمساواة. كما يتحدد وضع المواطن حسب التصور الجمهوري بالمشاركة في ممارسة جماعية، والتي بدونها لا يستطيع المواطن تحقيق ما يطمح إليه، أي ذوات مسؤولة سياسيا لجماعة الذوات الحرة والمتساوية فيما بينها، بالإضافة إلى أن السياسة بصفتها ممارسة لتقرير مصير المواطنين لا تتحدد في السوق، بل بالحوار والتخاطب أيضا[7].

يتضح إذن من خلال جرد هابرماس لأهم خصائص الليبرالية والجمهورية، أنهما لا يردان بشكل كاف على المشاكل التي تفكك العالم، فبالنسبة لليبراليين النقطة المرجعية للمطالب الشرعية تقوم في النهاية على مبدأ الحق الخاص، إذ أنها لم تعد موجودة في القانون الطبيعي بل في النظام الذي أوجدته السياسة، أما بالنسبة للديمقراطية الجمهورية، فالشرعية هي ما ينص عليه القانون في وصف وتحديد الإرادة العامة لمجموعة من المواطنين[8]. لقد حاول هابرماس في هذا الصدد إرساء المنظور الجمهوري التواصلي بديلا عن المنظور الجمهوري الكلاسيكي القائم على العقد الاجتماعي وإكراه الدولة، مقترحا منظورا جديدا لأخلاقيات النقاش يقوم على منطلقات علم التداول والتحليل اللساني عند كل من "أوستين" و"سيرل"، وبالتالي يستنتج هابرماس في إطار تحديده لأصل كل من الليبرالية والجمهورية أنه لا يمكن الحديث عن أحد النظامين بمعزل عن الآخر، ولا يضع أي منهما حدودا للآخر، وذلك عبر فكرة الأصل المشترك حيث أن مقولة تقرير المصير الناتجة عن الإرث الجمهوري تصبح المكمل لمحاولة حفظ الحقوق الأساسية للفكر الليبرالي.

ج- النموذج التشاوري.:

يمكن اعتبار التشاور في معناه الأولي يحيل إلى التواصل العمومي حول القضايا السياسية من خلال الاجتماعات العمومية ومؤسسات الرأي العام، كما أن التحولات التي شهدها العالم تجعل هابرماس يطرح مفهوم "التشاور" كبديل للأنموذجين الذين سبق ذكرهما. فما هو البديل الذي يطرحه هابرماس؟ وما هي أهم سماته؟

إن الديمقراطية التشاورية هي اتجاه في الخطاب الفلسفي السياسي المعاصر، يتجه من خلاله هابرماس للدفاع عن آلية التشاور، والتي تفتح المجال للممارسة السياسية في إطار نقاش عقلاني ومعقول، يقود من جهة أولى إلى اتخاذ قرارات إيجابية وأكثر عقلانية وشمولية، ويساهم من جهة أخرى في تقوية الاستدلال الأخلاقي عند المواطن ويعمل على الرفع من قدرته المعرفية ومن حماسته العمومية[9].

إن نجاح سياسة النقاش الهابرماسية (أخلاقيات المناقشة) في تجاوزها للأنموذج الجمهوري يعود بالأساس إلى كونها لا تتوقف على وجود مجموعة من المواطنين القادرين على الفعل الجماعي، إنما على وضع الشروط الملائمة للتواصل من خلال الجمع بين صيغ النقاش والآراء العمومية، فنظرية التواصل ليست بحاجة للتقيد بفكرة كيان كلي جماعي متمحور حول الدولة كما يؤكد هيجلء بل تراهن على المستوى التذاوتي القائم على التقاء الذوات، أي البينذاتية التي تعكس سيرورة التفاهم التي تجري على شكل مداولات مأسسة في الفرق البرلمانية من جهة، وفي شبكات الفضاء العمومي من جهة ثانية[10].

لقد تخلى هابرماس عن النماذج الآنفة الذكر (الليبرالي/الجمهوري) لصالح الديمقراطية التشاورية، والتي يقترحها من أجل تأسيس ديمقراطية على أساس جماعة مثالية للتواصل خالية من أية هيمنة أو سيطرة عدا غلبة أفضل حجة، كما أن مفهوم التشاور باعتباره يعطي للآخرين الحق في النقد ورفع ادعاءات الصلاحية وتقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا المطروحة للنقاش في الفضاء العمومي، فإنه يعد مفهوما مركزيا في نظريته للديمقراطية المؤسسة على النقاش. وفي ظل هذه السيرورة الخطابية يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية للمواطنين في المجتمع الديمقراطي، لأن الهدف الأسمى للديمقراطية التشاورية ليس هو الدفاع عن المصالح الشخصية لأعضاء الجماعة، إنما هو الدفاع عن المصالح العامة التي تتطلب الدفاع عنها انطلاقا من وجهة نظر خاصة بالاعتماد على وسيلة المناقشة الحجاجية[11].

لم يكتف هابرماس بانتقاد الأنموذجين الذين سبق ذكرهما في بنائه السياسة التشاورية، بل امتدت سهام نقده إلى النظريات الكلاسيكية والتي تمثل مهد الديمقراطية التشاورية، فقد رفض هابرماس نظرية توماس هوبز، والتي تعمل من خلالها الدولة على إقصاء المواطنين من حق المشاركة السياسية، وبالمقابل تعطي للدولة الحق في مد سلطتها إلى درجة امتلاك الحق في التصرف، إلى جانب نقده لنظرية توماس هوبز نجد هابرماس يبني نظريته التشاورية على أنقاض نظريتي "كانط" و"روسو" دون إغفال جانبهما السلبي حيث جعلا الدولة أساس العملية الديموقراطية، لذلك يتبين أن التصور التعاقدي الكلاسيكي الذي يتشكل فيه المجتمع الديموقراطي بصفة جوهرية، تمتلك فيه الدولة حق الإكراه، وفي المقابل تمنح للمواطنين حقوق سياسية للمشاركة بحرية ومساواة في عملية التداول الجماعي، والبحث عن أهداف ومعايير تستجيب لمصالحهم المشتركة، لكن إذا كان بوسع المواطنين استهداف وتحقيق التراضي، فلأنهم ينتمون ويشتركون في الجماعة الأكبر: الدولة السياسية نظرا لأن الدولة هي مركز المسؤولية[12].

يَحْث هابرماس على التحول إلى نموذج الديموقراطية التشاورية، نظرا لأنها هي منفذ الدولة للوصول إلى الحق القانوني، وتقوم نظرية الحق في الدولة الديموقراطية على التعارض بين قانون يكون عاما من جهة أولى وملزم على نحو شامل دون استثناء من جهة ثانية، وناقد من حيث المبدأ في كل الأوقات، وبذلك يشكل التنظيم القانوني أساس المجتمع الديموقراطي، حيث يبحث هابرماس عن العمومية والكلية في الحق بدل الحقوق الفردية كما ينادي بذلك الفكر الليبرالي، وبالتالي فإن نمط الإجراء الذي يحدد السياسة النقاشية الهابرماسية هو قلب المسار الديموقراطي نفسه، وهذا التصور يختلف في آن واحد عن التصور الليبيرالي للدولة الذي ينبني على الاقتصاد ككيان حارس للتبادل الاجتماعي والحركة الإنتاجية من جهة، وعن التصور الجمهوري الذي ينطلق من النظر إلى الدولة بصفتها مجموعة مندمجة عضويا من جهة أخرى[13].

إن الديموقراطية التشاورية التي يقترحها هابرماس تصب في سياق المنظور التوافقي الذي يقود إلى تنظيم الصراع السياسي الموجود بالضرورة في أي مجتمع ديموقراطي ولتحقيق هذا التنظيم يقترح مبدأ الديموقراطية الذي يمثل القاعدة الأساسية لنموذج الديموقراطية التشاورية، فهذه الأخيرة لها امتدادات في الفضاء العمومي والعالم المعيش للمشاركين الحاملين لأخلاقيات تؤهلهم للتشاور حول قضايا الشأن العام. وهكذا يقودنا المفهوم التشاوري للديموقراطية إلى مفهوم جديد للمجتمع لا تحتل الدولة فيه مركز الصدارة، بقدر ما يحتل التحاور والنقاش الأولوية في الحياة السياسية وبهذا يمكن بناء الإرادة والرأي العمومي للمواطنين بشكل فعال.

يعقد هابرماس آمالا كبيرة على هذا الأنموذج باعتباره يكتسب إمكانية تجريبية تمكن من تكوين إرادة جماعية، ولا تؤكد على التفاهم الأخلاقي فقط، بل أيضا على الاختيار العقلاني للمصالح وذلك على أساس أن المجتمع ليس فقط مجموعة إنتاجية لإشباع الحاجات، بل من أجل المحافظة على القيم الأخلاقية والثقافية، وعليه فإن المجتمع يقوم بالمشاركة و التفاعل السياسي في الدائرة العمومية من أجل التوافق على اتخاذ القرارات الخاصة بالشأن و الصالح العام.

ويمكن تحديد مبادئ الديمقراطية التشاورية القائمة على التشاور النقاشي تبعا لهابرماس في سيادة الشعب كهدف أول، والتي تستلزم أن تكون كل سلطة منبثقة بالأساس عن السلطة التواصلية للمواطنين، هذه السلطة يجب أن تكون مرتبطة بإجراءات ديمقراطية توفر شروطا خاصة للحوار والتواصل. وما دام القليل من المواطنين يمكن أن يشاركوا في هذا النقاش المطلوب فإن الحاجة إلى التمثيل البرلماني والتنظيمات الداخلية للنقاشات وصناعة القرار تعكس بشكل دقيق الجهود لخلق شروط ملائمة للنقاش مبنية على غلبة أفضل الحجج، ويتم ذلك من خلال إرساء مبادئ التعددية السياسية للسلطات الممثلة في البرلمان وشعبية المؤتمرات البرلمانية، من أجل السماح بالتدقيق الرقابي والتقويمي من خلال وجود رأي عام نقدي[14]. ويجد النظام البرلماني أساسه في النظام الإغريقي القديم، حين كان يجتمع مواطنوا أثينا داخل ساحة الأغورا من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بهم، وبما أنه أصبح من المتعذر في الأزمنة الحديثة اجتماع كل مواطني الدولة الحديثة داخل فضاء عمومي واحد فقد تم تكليف أفراد منتخبين من أجل التحدث وأخذ قرارات نيابة عنهم فيما يعرف بالبرلمان، باعتباره المكان الوحيد الذي تنتشر فيه أطراف الحقيقة بين الأفراد، حيث توزع السلطة بينهم بشكل عادل ومتساو ومتوازن، وشرعيته يستمدها من كون أن الشعب له إيمان بأن الهيئة التي يتكون منها تشكلت بطريقة ديمقراطية، وهو ما يجعله محل ثقة من طرف الشعب[15].

ولما كان الفضاء العمومي يمثل بالنسبة لهابرماس ميدانا يحقق فيه المواطنون التضامن داخل دولة الحق والقانون ويتغذى بسياسة التشاور، أطلق هابرماس سهام النقد للنزعة البرلمانية الخاصة بكارل شميث*[16] الذي يمثل البرلمان له مجالا خصبا لتشكيل الإرادة العامة، ورأي عام خاص بالشأن العام، فالنظام البرلماني لا يرقى حسبه إلى مستوى التضامن الذي يتحقق في فضاءات عمومية مفتوحة على مجموع المجتمع. وبالرغم من أنه يساهم إلى حد ما في تفعيل العملية الديمقراطية، فالنموذج البرلماني يفتقد إلى فعل تواصلي يقوم بالأساس على أخلاقيات فعالة للنقاش في فضاء عمومي حر ونزيه يبعد كل تدخل للسلطة.

إن اعتماد هابرماس للديمقراطية يعد مبدأ أساسيا لترسيخ نموذجه التشاوري، فهو لا يختزل الديمقراطية في هيمنة الدولة وسلطتها، إنما يرتبط هذا المفهوم في نظره بالعالم المعيش، والذي يضم مشاركين فاعلين في سيرورة التشاور في ظل فضاء عمومي ديمقراطي لا ينفصل بصفة عامة عن المجتمع المدني[17]. كما أن الحل الذي يمكن أن يصل إليه واقع المجتمعات التي تتناقض فيها مبادئ حرية المواطنين في تشكيل إرادتهم مع الواقع، يكمن حسب هابرماس في الإجماع الذي يتحقق بمجرد مشاركة المواطنين في نقاش عقلاني حر، فأي عوائق تمنع وتقيد هذا النقاش تؤدي إلى أن يصبح التواصل مشوها، هذا الأخير هو الاسم الذي أطلقه هابرماس على الإيديولوجيا التي يفهمها باعتبارها التأثير القمعي الذي تمارسه السلطة على تواصل المواطنين، ولا تمنع الهيمنة الممارسة على عملية التواصل من الوصول لفهم مشترك وإجماع، بل هي تزييف لهذا الفهم و تشويه للتواصل تصنع منه إجماعا زائفا لا تتوافر فيه الشرعية العقلانية[18].

6-خصائص الديموقراطية التشاورية:

إن الذي يميز النموذج التشاوري والذي يدعو له هابرماس، هو أنه يقوم على أساس مشاركة المواطنين وجميع القوى الفاعلة في المجتمع من أجل تقرير مصير ذاتي وسن قوانين تشريعية مبنية على ثقافة سياسية حداثية، ولتحقيق هذا الأخير يستحضر هابرماس مفهوم السلطة التواصلية وهو المفهوم الأكثر تداولا في نموذجه التشاوري الذي يعبر عن سلطة ناتجة عن تأثير الرأي العام غير النظامي[19]. وفي هذا الصدد يتحدث عن نوعين من السلطة: *السلطة التواصلية* وهي سلطة الرأي العام التي تعتمد الإدماج التواصلي أي الإدماج عن طريق الفضاء العمومي والفعل التواصلي وأخلاقيات النقاش، ثم *السلطة النسقية* الإدارية التي تقوم بما تقوم به وهي مضطرة لعرضه على الرأي العام، ويعد هذا الفهم الهابرماسي للسلطة هو فهم مستمد من فهم "حنا أرندت" للسلطة التي تميز بين عدة مفاهيم تتعلق بالسلطة، وهو فهم أو تصور مقترن بالفعل الذي يصدر عن مجموعة من الناس، وهذه القرارات الصادرة عن هذا الجمع تصبح قرارات سلطة. لذلك فتصور "حنا أرندت" تصور أرسطي، هذا الأخير يميز بين نمطين من الفعل، الفعل المتعلق بالمهن، كأن يكون الانسان طبيبا من حيث أنه يمارس مهنة الطب ثم الفعل الذي يتعلق بالسياسة أو فعل الانسان في الجماعة من حيث أنه إنسان لا من حيث أنه طبيب أو غير ذلك، فبالنسبة لهابرماس السلطة التواصلية هي التي تتم عن طريق التشاور والنقاش في فضاء عمومي، إلا أنها تبقى سلطة صورية وغير ملزمة، لذلك يذهب هابرماس إلى أنه في إطار المجتمعات الحديثة فإن المواطنين يجب أن يسنوا قوانين ويقترحوها، لتتكلف السلطة الإدارية عن طريق مؤسساتها بتنفيذها وتخويلها إلى أنساق ومشاريع قانونية في شتى المجالات، والهدف هنا هو منع السلطة الإدارية من إعادة إنتاج ذاتها بذاتها وجعل ذلك مقرونا بتحويل السلطة المؤسسة على التواصل.

وبأي حال فالقانون لعب دورا أساسيا في عملية التحديث التي شهدتها المجتمعات التقليدية عن طريق صياغته من منظور الفاعلين الذين لهم تصورات سياسية نقدية لطبيعة السلطة السياسية المطلوبة في الدولة القانونية الديمقراطية والحديثة، فهو يَرِد مَأْسسة التشكيل العقلاني للرأي العام والإرادة بواسطة نظام من القوانين يضمن لكل فرد المساهمة العادلة في مَأْسسة هذا القانون وهو ما يبرز لنا تداخلا بين مبدأ الحوار والنقاش مع الشكل الحقوقي[20].

يمثل التجمع المستقل والمتطور باستمرار أهم خصائص الديمقراطية التشاورية، ففي داخلها يشارك أعضاء الجماعة في الحوار ووفق المعايير التي يتم التوصل إليها من التداول العمومي، فهي تجمع تتعدد فيه المشاركات في النقاش بوصفه مصدرا للشرعية، هذا النقاش يمكن الأفراد من التعرف على ما يملكه الآخر من قدرات في الحوار أي تلك القدرات المطلوبة لحوار عام اعتمادا على الاستعمال العمومي للعقل[21].

كما يمثل الاستطلاع التشاوري أهم الإجراءات التي تقدم للمواطنين سلسلة من الآراء والاستطلاعات المتقطعة، والتي تأخذ بعين الاعتبار المعلومات الجديدة التي يحصل عليها المواطن وفتح المجال لمناقشتها، وتظهر في هذا الاتجاه الديمقراطية التشاركية* باعتبارها تلح هي الأخرى على إقحام المواطن في المناقشة والقضايا العامة والتحاور واتخاذ القرارات السياسية[22].

إن الديمقراطية التشاورية من هذا المنظور تعمل على إرساء حق المجتمع المدني بكافة مستوياته في تكوين فضاء عمومي ديمقراطي للتشاور، يتداول فيه المجتمع وجهات النظر في محاولة للتحرر من منطق الأنظمة الاستبدادية.

فالمصير الإنساني واحد بالنسبة لهابرماس والبديل التحرري الذي ينشده يتيح للأفراد حق إحكام تدخلهم في محيطهم وإسماع صوتهم وتوسيع مجال الحرية والمحاسبة، لذا لا بد من أن يحدد أعضاء الجماعة السياسية قواعد وجودهم الجماعي بالمشاركة في سيرورة منصفة لاتخاذ قرار يمكن أن يكون شرعيا[23].

إن تشخيص هابرماس للنزاعات التي شهدها العالم المعيش من حيث استعماره وفصله عن النظم يمكن التغلب عليها بواسطة القانون الحديث، لذلك يبقى (هابرماس) مقتنعا بأن هذا النوع من الشرعية القانونية، هو بالتأكيد ليس وسيلة لممارسة الهيمنة القانونية العقلانية على المواطنين والعالم المعيش، إنما هو وسيلة لتحقيق التفاهم بأحسن أشكاله[24].

كما ينبني الدور الأساسي للنموذج التشاوري للديمقراطية على التنقيب والبحث في مواضيع التنشئة من أجل الانتقال به من ثقافة النقاش إلى بنية متداولة في الفضاء العمومي الذي يصنع رأيا عاما نقديا، يساهم في إيجاد حل للمشاكل الاجتماعية التي تنطوي على مخاطر تهدد اندماجه، فالسياسة التشاورية سواء تمت حسب الإجراءات النظامية لتشكل الرأي العام من جهة، أو بطريقة غير نظامية في شبكات الفضاء العمومي السياسي من جهة أخرى، فهي ترتبط بالعالم المعيش وبثقافة سياسية مؤسسة على الحرية والتنشئة الاجتماعية المتحررة[25].

7-خلاصة واستنتاجات:

بناء على ما سبق، يكشف البناء الذي يقوم به هابرماس للديمقراطية التشاورية، أنها ترتكز بالأساس على صياغة رأي عام في فضاء للنقاش الحر، الشيء الذي يقود إلى سياسة تداولية تعتمد على بناء قانوني لإجراءات تواصلية، عن طريق النقاشات المنجزة من طرف الرأي العام، ويرسخ السيادة الشعبية كإجراء تسيطر فيه شبكة التداول والحوار السياسي، لذلك فمن دون سياسة قانونية مشرعة ورأي عام نقدي يستعمل أفراده العقل استعمالا عموميا، تصبح السياسة الحوارية التشاورية مستحيلة، ومن دون شبكة رسمية لمجالات التواصل الشعبي، تتعرض السلطة للضعف، لأن فقدان المجال الشعبي الحساس يقود إلى العجز عن التحقق الكامل من المشكلات الاجتماعية وإدراكها والتعامل معها[26].

يمثل إذن التصور حول الديمقراطية نقطة الخلاف بين النماذج التي ذكرناها مسبقا، فالليبرالية مثلا تقوم فيها الديمقراطية على تقديم المجتمع على الدولة وبرمجة هذه الأخيرة لخدمة المواطنين، وجعلها مجرد جهاز للإدارة العمومية في مقابل مجتمع يتشكل كنسق للعلاقات بين الأفراد، على أساس ما يفرضه منطق السوق الرأسمالي. بينما في التصور الجمهوري لا يمكن فصل الدولة عن المجتمع، وأن تشكلها إنما هو مجرد وجه من الوجوه المتعددة لصيرورة التنشئة الاجتماعية ككل. لذلك فالسياسة لا تعدو أن تكون مجرد سياق لتخليق العلاقات بين المواطنين داخل هذه الدولة، باعتبارهم أصحاب حق وأحرار متساوون فيما بينهم.

هابرماس إذ يتفق مع النموذج الجمهوري، حين يرفض اختزال العملية الديمقراطية في مجرد مساومات تتم حول مصالح خاصة ومتعارضة كما يذهب إلى ذلك الليبراليون، فإنه لا يتفق في المقابل مع هذا النموذج لما يجعل التفاهم يقوم داخل المجتمع مجرد تفاهم أخلاقي ينتج عنه تبلور هوية جماعية مشتركة ومتفق عليها إراديا، وهو ما يذهب إليه جون راوولز في نظريته حول العدالة، بل إن هابرماس يجعل من التجارب المشتركة للأفراد أساس الهوية والتفاهم، فهناك بالضرورة كلية "بينذاتية" سابقة على وعي ورغبات الأفراد على أساسها تتأسس شرعية وعدالة النظام السياسي القائم.

وُجِهت مجموعة من الانتقادات لهابرماس حول نموذجه التشاوري لاعتباره مشروعا يوتوبيا ولا يمكن تطبيقه على أرض الواقع، إلا أن أثر نظرية هابرماس يمكن تلمس بعض جوانبه في المجتمع السياسي الحالي، فالمواطنون يشاركون في مجموع الخطب السياسية، سواء بواسطة ممثلين أو بصورة مباشرة، لذلك نجد هابرماس يبحث في ثنايا الاتحاد الأوروبي لينتقل به من تأسيس إقليمي وأممي إلى حيز أكبر هو الكونية التشاورية المدعمة بحقوق الإنسان والمنبثقة من حقوق المشاركة السياسية[27].

الهوامش:

1 حازم الببلاوي، الديموقراطية الليبرالية، قضايا و مشاكل، دار الشروق، الطبعة الأولى، سنة 1992، ص: 12.

2 المرجع نفسه، ص :14

3 المرجع نفسه، ص: 19

4 محمد الأشهب، الفلسفة والسياسة عند هابرماس، جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية، منشورات دفاتر سياسية، الطبعة الأولى، 2006، ص: 76

5 علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى 2011، ص: 299

6 محمد الأشهب، الفلسفة والسياسة عند هابرماس، المرجع السابق، ص: 80

7 المرجع نفسه، ص: 82

8 علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، المرجع السابق، ص: 298

9 www.Mustafahaddad, blogspot.com-philosophia ،2006/06/28 مصطفى حداد، التذاوت والتشاور والتشارك

10 علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، المرجع السابق، ص: 303

11 محمد الأشهب، الفلسفة والسياسة عند هابرماس، المرجع السابق، ص: 195

12 حسن مصدق يورغن هابرماس ومدرسة فرنكفورت، النظرية النقدية التواصلية، المركز لثقافي العربي–الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005، ص:62

13 علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، المرجع السابق، ص: 311

14 علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، المرجع السابق، ص: 315

15 عدنني إكرام مسيرة، جريدة العرب الأسبوعية، أفكار و قضايا، عدد 122 ، بتاريخ 10 ماي 2008 ، ص: 14

*يعد كارل شميث من بين أبرز المفكرين الألمان المعاصرين، ولد سنة 1888 و توفي سنة 1985، درس القانون بالجامعة وكأغلب المثقفين آنذاك أخذ موقفا صارما من معاهدة فرساي. إلى جانب ذلك اهتم كارل شميث بعلاقة الشعب برئيس الدولة ودعا إلى منح هذا الأخير كل السلط وكل الصلاحيات، وما يضفي تميزا على فكره تعريفه للسياسة من خلال العدو/الصديق التي كان يراها المعيار الوحيد الذي يمكن من خلاله تعريف مفهوم السياسة. كما يعد من أكبر نقاد الليبرالية في القرن الماضي حيث يعتبر أن "الليبرالية تنفي الديمقراطية" والديمقراطية تنفي الليبرالية.

17 محمد الأشهب، مذهب التواصل في الفلسفة النقدية ليورغن هابرماس، أطروحة دكتوراه، إشراف عز العرب لحكيم بناني، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية، فاس، 2007/2006، ص: 381

18 J.Habermas, l'espace public, archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, traduit de l'allemand par Marc B.DE LAUNAY, éd. Payot, 1978, paris, p:16

19 علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، المرجع السابق، ص: 315

20 علي عبود المحمداوي، الاشكالية السياسية للحداثة، المرجع السابق، ص: 316

[21] المرجع نفسه، ص: 317

* لقد اقترن هذا النوع من الديموقراطية تاريخيا بالجمهوريات والجماعات الصغرى، والتي يمكن تطبيق التشاور فيها وجها لوجه بين أفراد المجتمع، ومن مميزاتها أنها تقلص من الغربة العمومية إزاء السلطة وتشجع المواطن على الاهتمام بالمشاكل المشتركة.

[22] مصطفى حداد، التداوت والتشاور والتشارك، المرجع السابق .بتاريخ 2006/06/28

[23] حسن مصدق، النظرية النقدية التواصلية، المرجع السابق، ص 267/266

[24] علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، المرجع السابق، ص: 320

[25] المرجع نفسه، ص: 321

[26] المرجع نفسه، ص: 321

[27] المرجع نفسه، ص: 319